المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# قراءة في النسخة الجديدة من مشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء

11278/14

أنس سعدون

جانب من المائدة المستديرة

بالموازاة مع الإعلان عن مسودة مشروع القانون رقم 13 103- المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء في صيغته الجديدة، نظم تحالف ربيع الكرامة مؤخرا مائدة مستديرة بالرباط حول المشروع الجديد بحضور قضاة ومحامين وباحثين وناشطين في المجال، استهل اللقاء بكلمة السيدة ثريا تناني التي ذكرت فيها بمضامين مذكرة ربيع الكرامة من أجل قانون يقضي على العنف ضد النساء، مستعرضة عددا من مبررات التعجيل بإصداره أهمها تفعيل الدستور والوفاء بالتزامات المغرب الدولية، والتزامات الحكومة، والتفاعل مع البحوث والتقارير الوطنية والمذكرات التي أجمعت كلها على دق ناقوس الخطر أمام تنامي ظاهرة العمف ضد النساء.

وقدم عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون قراءة أولية في النسخة الأخيرة من مشروع هذا القانون مسجلا عليه بعض الإيجابيات من بينها تجريمه لبعض الأفعال التي تشكل عنفا ضد المرأة كالامتناع عن إرجاع الزوج المطرود لبيت الزوجية، والإكراه على الزواج، وتبديد أموال الأسرة بسوء نية..وهي من بين النزاعات الكثيرة المعروضة على المحاكم والتي تفتقر لنص جنائي يجرمها، وتشديد العقاب على أشكال التحرش الجنسي، ووضع اطار قانوني لعمل خلايا التكفل بالنساء المعنفات، واعتماد تدابير اجرائية حمائية جديدة من قبيل : ابعاد الزوج المعتدي، ومنع الاقتراب من الضحية أو من سكنها أو الأبناء، اشعار المعتدي بمنعه من التصرف في الأموال المشتركة للزوجين؛

وسجل الباحث في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي بكلية الحقوق بطنجة انس سعدون بعض التراجعات في الصيغة الجديدة من المشروع والتي لا ترق إلى مستوى قانون شامل للقضاء على العنف ضد النساء يستحضر بعد الوقاية والحماية وجبر الضرر والتعويض، وتفتقد إلى ديباجة تستند إلى مرجعية حقوقية ودستورية واضحة وتفصل في أسباب نزول القانون ومقاصده، مضيفا بأن المشروع عمل على تقزيم الباب المخصص لتعريف صور العنف ضد النساء واختزاله في تعريف يتيم، وتراجع عن تجريم مجموعة من الأفعال التي كانت واردة في الصيغة الاولى من المشروع ، واغفل تجريم أفعال أخرى تشكل صورا من أشكال العنف المعروضة على أنظار المحاكم ومن بينها حالات الاغتصاب الزوجي.

وقدم المحامي علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال دراسة نقدية في مشروع القانون الجديد حيث عاب على مذكرة تقديمه كونها مقتضبة، واغفلت الاشارة إلى التطور التاريخي لمكافحة العنف ضد النساء بالمغرب، كما أغفلت الاشارة لدور المجتمع المدني والحركة الحقوقية الوطنية في مجال مناهضة كل أشكال العنف ضد النساء من خلال الترافع ومراكز الاستماع والمذكرات والعرائض والدراسات التي أنجزتها، في حين ركزت على الجهود الحكومية دون سواها من مجهودات وهو ما يبدو بوضوح في نص مذكرة التقديم التي جاء فيها أن هذا المشروع هو ثمرة تعاون بين وزارة المرأة والأسرة والتضامن ووزارة العدل، كما تحفظ على طريقة الصياغة واللغة المستعملة في الكثير من مضامين المشروع الجديد والتي تتنافى مع الصياغة القانونية الرصينة، وتساءل الأستاذ البصراوي حول اللغة المستعملة في تسمية المشروع «قانون محاربة العنف ضد النساء» والت تبقى لغة غير قانونية وانما «عسكرية». مضيفا بأن العنوان ذاته يتناقض مع مضمون نص المشروع الذي يتطرق أيضا للعنف الزوجي والعنف ضد الأطفال والأصول والكافل..

واعتبرت خديجة الروكاني المحامية والناشطة النسائية المعروفة أن النسخة الجديدة من المشروع تشكل تحايلا على مطلب قانون مستقل وشامل للقضاء على العنف ضد النساء بحيث أن اغلب مقتضياتها تحيل على مسودة القانون الجنائي، وتقتصر على تعديلات أو إضافات متناثرة، كما انها لم تشدد العقوبات بشأن جرائم الاغتصاب في ظل استفحال هذه الجرائم وتزايدها.

وأعابت خديجة الروكاني على المشروع عدم اعتباره الجمعيات النسائية العاملة في مجال مناهضة العنف شريكا في اللجن الجهوية والمحلية والوطنية خاصة وأنها هي التي تتحمل عبء الاستقبال والمرافقة والإرشاد القانوني والدعم النفسي والإيواء منذ سنين حيث ربط مشاركتها في اللجان بتقدير الأعضاء، علما أن تشكيلتها لم تخرج على نطاق خلايا العنف ولم تمتد إلى تمثيل قطاعات أساسية في التحسيس والوقاية والحماية (التعليم، الثقافة، الإعلام، المؤسسات الوطنية ...).

وقدم الأستاذ الحسين الراجي رئيس نقابة المحامين مداخلة حول آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف الواردة في مشروع القانون الجديد، حيث تساءل حول ما اذا كان الهدف من وضع الاطار القانوني لهذه الخلايا الموجودة فعلا هو انهاء دور المجتمع المدني أو على الأقل مزاحمته في مجال مناهضة العنف ضد النساء، مسجلا وجود عدة مقتضيات واردة في المشروع تقزم من دور الجمعيات وتجعل حضورها غير الزامي، من بينها تقييد تنصيب الجمعيات كطرف مدني بصفة المنفعة العمومية وبموافقة الضحايا وأسرهن.

مؤكدا أن المشروع الجديد لم يقدم جديدا لتجربة الخلايا بل على العكس ساهم في تجميدها وذلك حينما علق عملها على صدور عدة نصوص تنظيمية، كما تم افراغها من حمولتها الحقوقية بتهميش دور المجتمع المدني حين جعل حضوره مجرد حضور شكلي غير الزامي.

وبعد فتح باب المناقشة أمام الحضور خلص المتدخلون لضرورة فتح حوار جديد مع مكونات الحركة النسائية والنسيج الجمعوي والمجتمع المدني وكل المتدخلين في مجال حماية النساء من العنف وعلى رأسهم القضاة والمحامون والفاعلون في قطاعات الصحة والعدل والمرأة فضلا عن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان من أجل ضمان اصدار مشروع قانون شامل في مستوى التطلعات يستجيب للمعايير الدولية ومتطلبات الحماية الفعلية للنساء من العنف.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# الإفراج عن قانون محاربة العنف ضد النساء بعد تأخر دام ثلاث سنوات

11270/16

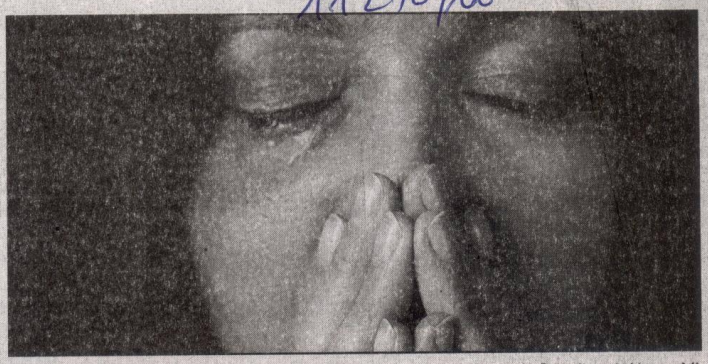

أفرجت الأمانة العامة للحكومة، أخيرا، عن مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء، حيث من المنتظر أن يعرض على المجلس الحكومي للمصادقة عليه.

ويأتي الإفراج عن المشروع بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على سحبه من قبل الحكومة، بسبب الخلاف حول مضامينه بين صوف الأغلبية، وسبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم مذكرة حول الموضوع، مساهمة منه في النقاش الحكومي حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان، وتمييزا قائما على أساس الجنس.

واعتبر المجلس الوطني أن مناهضة العنف ضد النساء تعد مشروعا إستراتيجيا ومركزيا ومسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين، مشيرا إلى أن المجلس، عبر، من خلال المذكرة عن عزمه الانخراط في هذه المعركة باستمرار إلى جانب الحكومة وباقي الفاعلين.

وأكد مجلس اليزمي أنه لا يمكن تحقيق المساواة وتقوية الديمقراطية، وتفعيل الدستور دون التعبئة الشاملة لمناهضة ظاهرة العنف، داعيا إلى التسريع بإخراج قانون مناهضة العنف ضد النساء، وفقا لمبادئ عدم الإفلات من العقاب والمساواة وجبر الضرر والمعايير الدولية المعتمدة.

كما اقترحت المذكرة العديد من التوصيات المرتبطة بشكل خاص بالإطار المرجعي والمفاهيمي الدولي للعنف ضد المرأة، ومسؤولية الدولة في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزجر العنف العمدي والمعاقبة عليه، وحماية حقوق الضحايا والناجيات من العنف وضمان ولوجهن للعدالة وخدمات التكفل، وتدابير الحماية والوقاية.

كما أوصى بأن يعتمد القانون المشار إليه الإطار المرجعي الدولي للتعاطي مع العنف ضد المرأة، فضلا عن النص على اتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنظيمية وإجراءات السياسات العمومية من أجل الإقرار بأن العنف ضد المرأة، عنف مبني على النوع، لأنه يعتبر شكلا من أشكال التمييز بين الجنسين وانتهاكا للحقوق الأساسية للنساء والفتيات.

كما اقترح اعتماد أو مراجعة القوانين التي تجرم العنف ضد النساء، واتخاذ تدابير في هذا الصدد من أجل ضمان الحماية المستعجلة والتحقيق والمتابعة القضائية والعقاب المناسب للجناة، من أجل وضع حد للافلات من العقاب، فضلا عن إبداء العناية الواجبة لمنع أفعال العنف التي يرتكبها الأشخاص الطبيعيون، أو المعنويون والتحقيق فيها ومعاقبة فاعليها وتقديم التعويض للضحايا.

ولم يفت المجلس أن يدعو إلى حماية حقوق ومصالح الضحايا في جميع مراحل البحث والمسطرة القضائية، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتيسير حصولهن على تعويض عن الضرر الذي لحقهن بالإضافة إلى منح قاضي المستعجلات اختصاص إصدار أوامر زجرية وحمائية ملائمة وفورية لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف.

وبخصوص تدابير القضاء على التمييز وتعزيز المساواة، أوصى المجلس، بالاستناد على ديباجة الدستور والفصل 19 منه، من أجل إلغاء جميع المقتضيات الواردة في التشريعات والنصوص التنظيمية والسياسات العمومية التي تنطوي على تمييز مباشر، أو غير مباشر، وتعزيز المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات.

2/4960

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان
## المعهد الوطني للتكوين في حقوق الإنسان
## الوصف الوظيفي / مسؤول (ة) بيداغوجي(ة)

**تقديم**

أحدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان معهدا للتكوين في حقوق الإنسان ليكون مؤسسة وطنية مرجعيّة للكفاءات والخبرات في المجال ويصبح مركزا متخصصا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء.

يقوم المعهد أساسا بالمهام التالية:

- تطوير هندسة التكوين في مختلف المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان ؛
- تحديد الحاجيات من التكوين ، وتنفيذ برامج بناء و تقوية القدرات لفائدة مختلف الفاعلين من المجتمع المدني والمؤسسات العمومية ؛
- القيام بالتداريب لفائدة مختلف الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين ؛
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المعنية بمجال التدريب في حقوق الإنسان ؛

على هذا الأساس

يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توظيف مسؤول (ة) بيداغوجي (ة).

**وصف الوظيفة**

- السهر على نهج بيداغوجية مناسبة وعلى جودة التكوين لجميع وأثناء الدورات المقدمة من طرف المعهد ؛
- إحداث وتدبير شبكة من المكونين لاستهداف مجموعات مختلفة وقيادة تدريب المدربين ؛
- تنظيم البرامج و عمليات التدريب في مجال حقوق الإنسان ، وبناء القدرات لأعضاء وموظفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، واللجان الجهوية وغيرهم من الفئات المستهدفة ؛

**وصف المسؤوليات والواجبات**

تحت إشراف مدير المعهد ، سيتكلف المسؤول (ة) البيداغوجي (ة) بالمهام التالية :

- المساهمة في تنفيذ ووضع برامج التكوين والتدريب في مجال حقوق الإنسان الموجهة إلى:

  - أعضاء وموظفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛
  - الفاعلين في المجتمع المدني الذي يعنى بحقوق الإنسان وتقوية القدرات الفئات المستهدفة داخل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، وكذا الشركاء الاستراتيجيين مثل "المؤسسات الوطنية" لحقوق الإنسان في المنطقة ؛

- انتقاء المكونين والخبراء المتدخلين بالمعهد ، التركيز على طرق التكوين ومنهجية التدريب الحديثة ؛
- تنظيم وإدارة محتويات التدريب أو التكوين ؛
- ضمان جودة التكوين ؛
- المبادرة والإسهام في تقييم الدورات التكوينية ؛
- توفير المساعدة التقنية البيداغوجية للمؤسسات التي ترغب في تقديم التكوين في مجال حقوق الإنسان ؛
- تنمية التعاون مع مؤسسات أخرى في المغرب وعلى الصعيد الدولي ؛

**المؤهلات والخبرات المطلوبة**

- دبلوم/ماستر في التعليم العالي (التربية ، العلوم الاجتماعية ، القانون أو فرع آخر من الفروع ذات الصلة) ؛
- الحد الأدنى 5 سنوات خبرة في وضع مماثل ؛
- معرفة واسعة في مجال التكوين والتدريب في مجال حقوق الإنسان ؛
- القدرة على التسيير والتنظيم ؛
- مهارات عالية في التواصل ؛
- إتقان اللغة العربية والفرنسية ، معرفة ودراية باللغة الإنجليزية ؛

**ملف الترشيح**

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
سيرة ذاتية
نسخة من الشواهد المحصل عليها
شهادات الخبرات المهنية
رسالة تعليلية
رسالة توصية
تحرير مذكرة تستعرض الرؤية الاستراتيجية لتطوير التكوين والتدريب بالمعهد (3 صفحات كحد أقصى)

*يجب أن تكون الشهادات والمؤهلات الواردة أعلاه مشهود بمطابقتها للأصل.

**الموعد النهائي لتقديم الطلبات**

آخر أجل لإرسال ملفات الترشيح هو يوم 08 ابريل 2016 . يرفض وجوبا كل طلب ترشح يصل بعد تاريخ غلق الترشحات أو لا يحتوي على جميع الوثائق المطلوبة ، و يكون ختم البريد أو تاريخ التسجيل بمكتب الضبط دليلا. العنوان : المجلس الوطني لحقوق الإنسان-شارع الرياض ، رقم 22 ، ص.ب 21527 ، حي الرياض - الرباط - المغرب.

# قضاة ومحامون يضعون مشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء تحت المجهر

نظم تحالف ربيع الكرامة مؤخرا مائدة مستديرة بالرباط حول المشروع الجديد بحضور قضاة ومحامين وباحثين وناشطين في المجال، واستهل اللقاء بكلمة ثريا تناني التي ذكرت فيها بمضامين مذكرة ربيع الكرامة من أجل قانون يقضي على العنف ضد النساء، مستعرضة عددا من مبررات التعجيل بإصداره أهمها تفعيل الدستور والوفاء بالتزامات المغرب الدولية، والتزامات الحكومة، والتفاعل مع البحوث والتقارير الوطنية والمذكرات التي أجمعت كلها على دق ناقوس الخطر أمام تنامي ظاهرة العنف ضد النساء.

وقدم عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون قراءة أولية في النسخة الأخيرة من مشروع هذا القانون، مسجلا عليه بعض الإيجابيات من بينها تجريمه لبعض الأفعال التي تشكل عنفا ضد المرأة، كالامتناع عن إرجاع الزوج المطرود لبيت الزوجية، والإكراه على الزواج، وتبديد أموال الأسرة بسوء نية..وهي من بين النزاعات الكثيرة المعروضة على المحاكم والتي تفتقر لنص جنائي يجرمها، وتشديد العقاب على أشكال التحرش الجنسي، ووضع إطار قانوني لعمل خلايا التكفل بالنساء المعنفات، واعتماد تدابير إجرائية حمائية جديدة من قبيل: إبعاد الزوج المعتدي، ومنع الاقتراب من الضحية أو من سكنها أو الأبناء، إشعار المعتدي بمنعه من التصرف في الأموال المشتركة للزوجين؛

من جهته، قدم المحامي علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال، دراسة نقدية في مشروع القانون الجديد حيث عاب على مذكرة تقديمه كونها مقتضبة، وأغفلت الإشارة إلى التطور التاريخي لمكافحة العنف ضد النساء بالمغرب، كما أغفلت الإشارة لدور المجتمع المدني والحركة الحقوقية الوطنية في مجال مناهضة كل أشكال العنف ضد النساء من خلال الترافع ومراكز الاستماع والمذكرات والعرائض والدراسات التي أنجزتها، في حين ركزت على الجهود الحكومية دون سواها من مجهودات وهو ما يبدو بوضوح في نص مذكرة التقديم التي جاء فيها أن هذا المشروع هو ثمرة تعاون بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات، كما تحفظ على طريقة الصياغة واللغة المستعملة في الكثير من مضامين المشروع الجديد والتي تتنافى مع الصياغة القانونية الرصينة، وتساءل الأستاذ البصراوي حول اللغة المستعملة في تسمية المشروع "قانون محاربة العنف ضد النساء" والتي تبقى لغة غير قانونية وإنما "عسكرية". مضيفا بأن العنوان ذاته يتناقض مع مضمون نص المشروع الذي يتطرق أيضا للعنف الزوجي والعنف ضد الأطفال والأصول والكافل..

واعتبرت خديجة الروكاني المحامية والناشطة النسائية المعروفة أن النسخة الجديدة من المشروع تشكل تحايلا على مطلب قانون مستقل وشامل للقضاء على العنف ضد النساء بحيث أن اغلب مقتضياتها تحيل على مسودة القانون الجنائي، وتقتصر على تعديلات أو إضافات متناثرة، كما أنها لم تشدد العقوبات بشأن جرائم الاغتصاب في ظل استفحال هذه الجرائم وتزايدها.

وأعابت خديجة الروكاني على المشروع عدم اعتباره الجمعيات النسائية العاملة في مجال مناهضة العنف شريكا في اللجن الجهوية والمحلية والوطنية خاصة وأنها هي التي تتحمل عبء الاستقبال والمرافقة والإرشاد القانوني والدعم النفسي والإيواء منذ سنين حيث ربط مشاركتها في اللجان بتقدير الأعضاء، علما أن تشكيلتها لم تخرج على نطاق خلايا العنف ولم تمتد إلى تمثيل قطاعات أساسية في التحسيس والوقاية والحماية (التعليم، الثقافة، الإعلام، المؤسسات الوطنية ...)

# الداخلة تحتضن الدورة السابعة من مهرجان المسرح الحساني

أعلنت جمعية أنفاس للمسرح والثقافة ان الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني والتي تعد من أهم المواعيد الثقافية والفنية بالأقاليم الصحراوية ستنظم في الفترة ما بين 13 و17 أبريل 201 وذلك تحت شعار "المسرح الحساني ودسترة الحسانية" **هذه الدورة ستكون بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان**، ووزارة الثقافة، وبدعم من المحلية والمجالس المنتخبة بجهة الداخلة وادي الذهب . هذا و بحسب البلاغ ذاته ستعرف الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني مشاركة عدد من الفرق المسرحية الحسانية الناجحة، التي تتبارى على جوائز المهرجان. كما تعرف مشاركة فرق مسرحية وطنية وعربية وفعاليات فنية وثقافية من دول عربية إضافة الى برامج ثقافية وفنية متكاملة، تتضمن أنشطة ثقافية، كما سيتم تنظيم يوم دراسي حول موضوع: "المسرح الحساني والإمتداد الإفريقي"، و ستعرف النسخة كذلك حضور بعض رموز المسرح المغربي والعربي، وقراءة في كتب مسرحية صادرة حديثاً، ولقاءات فنية، ومعارض، وسهرات تراثية محلية. مع تخصيص يوم الأربعاء 13 أبريل2016 لاستقبال ضيوف المهرجان والمشاركين في فعاليات الدورة السابعة، وتنظيم ندوة صحفية

http://aljomhour.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7/

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان و بنك المغرب ينظمان معرضا للفنون التشكيلية للأشخاص في وضعية اعاقة

28 مارس 2016 - 21:10

إحياء لليوم الوطني للشخص المعاق والذي يصادف 30 مارس من كل سنة، **تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة وبنك المغرب معرضا للفن التشكيلي لفنانات وفنانين يجمعهم الإبداع ووضعية الإعاقة** ، من 29 مارس إلى 30 أبريل 2016 .

وسينظم حفل افتتاح المعرض يوم الثلاثاء 29 مارس على الساعة السادسة مساء بمتحف بنك المغرب، برئاسة كل من والي بنك المغرب، السيد عبد اللطيف الجواهري ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي.

ويراهن منظما المعرض، الذي سيعرف مشاركة أزيد من عشر فنانات وفنانين من عدة مدن مغربية، إضافة إلى أخرين من الجمعية المغربية لمساندة الأشخاص ذوي التثلث الصبغي ((AMSATعلى جعل هؤلاء المبدعات والمبدعين يضعون بصمة الإنتاج الفني حيث تختفي الإعاقة وتترك المجال لقوة الإبداع، ويصبح الفن قوام الوجدان وطريقة للتعبير عن الذات، فبغض النظر عن الاختلافات ستنقلنا لوحات هذا المعرض إلى العالم الانفرادي لكل فنان للتعبير عن ميولاته الفنية من خلال استعراض لوحات تشكيلية أبدعها بألوان وأشكال امتزجت لتفصح عن إبداعات ترقى بالروح إلى معالم الفن الجميل والألوان الساحرة.

ويعتبر تنظيم هذا الحدث الإبداعي ترجمة فعلية للشراكة القائمة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وبنك المغرب وتجسيدا للاهتمام المشترك بمختلف قضايا حقوق الإنسان في شتى تجلياتها.

# محمد السادس...الملك الذي غير وجه المغرب

كتب: سفيان النبط

لا شك أن المتتبع للشأن المغربي سواء كان من الداخل أو من الخارج سيجزم من منطلق موضوعي أن المغرب قد شهد تغيرات ملحوظة في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، قد تختلف وجهات النظر في عمق التغييرات و أبعادها و تأثيراتها من طرف لآخر ، إلا أن الأكيد أن المغرب قد تغير للأفضل و بمقدار هام و ذلك بفضل حزمة إصلاحات و أوراش كبرى شملت جميع الأصعدة عكست النهج الجديد و التوجه الصائب نحو مغرب جديد في أفق أن يستجيب لتطلعات المواطن المغربي، و بشكل تدريجي و في الإتجاه الصائب ، و يضع المغرب في سكة الدول التي تسعى لفرض نفسها على الساحة العالمية ، في محيط متقلب و عالم متجدد لا يعترف إلا بالقوي على جميع المستويات .

محمد السادس من ولي العهد لملك البلاد

منذ أن كان وليا للعهد تولى الملك محمد السادس مسؤوليات جسيمة، إذ كلفه والده الملك الراحل الحسن الثاني بمهام عديدة على الصعيد الوطني، العربي والإسلامي والإفريقي والدولي، لدى رؤساء دول شقيقة وصديقة ، كما عايش والده الراحل في جميع سنوات حكمه للبلاد، مستفيدا من حنكته و خبرته و قوة تقديره للأمور و اتخاذ القرارت في جميع المحطات المهمة، التي مر منها المغرب ، كل هذه العوامل لم تمنع جلالة الملك محمد السادس من إظهار خصوصيته و كاريزميته التي بدت واضحة من ولايته للعهد ، فلقد مزج بين مواقف أبيه، و نمط تفكيره و تسييره و تعامله للأمور و بين شخصيته كشاب مقبل على عرش البلاد في شبابه ، و أمام مسؤوليات جسيمة .

اعتلى جلالة الملك محمد بن الحسن عرش المغرب، في يوم 23 يوليوز 1999، على إثر وفاة والده الملك الحسن الثاني وتلقى في اليوم نفسه، البيعة بصفته أميرا للمؤمنين، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط.

و في 30 يوليوز 1999، أدى الملك محمد السادس أمير المؤمنين، رسميا صلاة الجمعة، وألقى أول خطاب للعرش. وقد اعتمد هذا التاريخ رسميا للاحتفال بعيد العرش.

لقد وجد الملك محمد السادس منذ أول يوم له تركة ثقيلة من المسؤوليات أمامه ، مسؤوليات صاغتها خصوصية الملك في المغرب ، إذ يعتبر الملك ركيزة الحكم الأساسية و محور السياسات العمومية في البلاد، في جميع المجالات ، فكان لا بد لهذه المسؤولية الثقيلة أن تضع ثقلها على كاهل جلالته ، فقرر جلالته ما مضمونه بدء مرحلة جديدة على الصعيد السياسي، حين عين ادريس جطو وزيرا أولا، مكان عبد الرحمان اليوسفي الذي كان يقود حكومة تجربة التناوب التوافقي ، و كأن الملك محمد السادس لم يرد أن يسير على سكة سلفه الراحل الحسن الثاني، بل ارتأى أن يبدأ صفحة جديدة في الحقل السياسي ببلادنا ، صفحة ستظهر عناوينها الكبرى فيما بعد و على التوالي و بشكل تدريجي .

تعيين الحكومة الجديدة و الشروع في مشاريع الإصلاح

كان لتعيين الملك محمد السادس لادريس جطو على رأس حكومة وصفت آنذاك بحكومة "تكنوقراط"، الأثر الواضح على المشهد السياسي ، فحين استقبلتها المكونات السياسية بالترقب و الإنتظار ، فهم رجال الأعمال الخطوة و رحبوا بها ، إذ عنت لهم توجها جديدا للدولة يعطي الأولوية للجانب الإقتصادي ، وأن الوضع بالمغرب يحتاج لترتيب أولويات ، كما أن الملك محمد السادس لم يتريث كل تلك المدة قبل تعيين جطو إلا و قد درس الوضع ببلادنا بشكل جيد و أرسى دعائم سياسية عمومية شاملة، ترمي إحداث قفزة نوعية بالمغرب ، فكانت خطوة الحكومة الضوء الأخضر للتوجه الجديد من الملك الجديد للمغرب المتأمل الجديد .

لقد كانت تشكيلة الحكومة الجديدة، تعبيرا واضحا عن رغبة الملك في الترفع عن التموقعات و التجاذبات السياسية في البلاد ، لصالح توجه اقتصادي حداثي يهدف تحقيق مكاسب اقتصادية تنعكس على المواطنين بدرجة أولى ، فتشكيلة المهندسين و الأساتذة الجامعيين و المحامين، الذين شغلوا المناصب الوزارية في الحكومة لم يكن ذلك إلا لإرساء ركائز سلطة تنفيذية عالية الكفاءة قادرة على الإنجاز الفعال و السريع ، و مواكبة لروح ملكية شابة حيوية و نشيطة .

محمد السادس يطلق تجربة الانصاف والمصالحة

كان من البديهي لملك يسعى لمغرب جديد، أن يضع بصمته في ما يخص تركة الماضي من السلبيات ، و لقد فطن جلالة الملك لهذا الأمر .

ومما لا شك فيه، أن الاهتمام بحقوق الإنسان، وتعزيزها في شموليتها، يعد مدخلا مهما على طريق إرساء دعائم هذه الدولة المنشودة، بالنظر إلى تأثيراته على مختلف المجالات الحيوية الأخرى.

وفي هذا الإطار، وضمن التطورات التي شهدها المغرب في مسار حقل حقوق الإنسان وما سمي ب"مسلسل الانتقال الديموقراطي" منذ منتصف التسعينيات، تم إحداث هيئة المصالحة والإنصاف كتجربة متميزة في العالم العربي، وذلك كسبيل لتأمين طي صفحات قاتمة من تاريخ المغرب الحديث؛ ولرد الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب وتأمين ما اصطلح عليه ب"انتقال ديموقراطي مرن".

حيث عهد لأحد ضحايا هذه الانتهاكات برئاستها، الأمر الذي أضفى على التجربة دلالة رمزية مهمة.

شهد المغرب خلال العقدين الأخيرين حركية مهمة، استهدفت تعزيز حقوق الإنسان، في سياق تفاعل إيجابي مع المتغيرات المحلية المرتبطة بتنامي مطالب المجتمعين السياسي والمدني في هذا الاتجاه، ومع التحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي وما رافق ذلك من تزايد للاهتمام الدولي بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان ، وكتتويج لهذه الجهود أيضا، تم إحداث هيئة المصالحة والإنصاف بأمر ملكي بتاريخ 7 يناير 2004 كخطوة مهمة من أجل طي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل، وكمدخل لبناء مجتمع "حداثي" وتوفير شروط مناسبة وملائمة "لانتقال ديموقراطي سلس".

و قامت هذه الهيئة بعمل مشهود لها صالح شخصيات و هيئات مع الدولة بأثر محمود تقبله أغلب المعنيين ، و اعتبروه بلا شك بادرة في الإتجاه الصحيح .

الملك محمد السادس و دستور 2011

لم يكن لسياق الأحداث التي عرفها الوطن العربي، و التي عرفت اصطلاحا بالربيع العربي ، إلا لتكون هدية من السماء تلقفها صاحب الجلالة بإيجابية و مرونة و سلاسة قل نظيرها ، ففي وقت كانت فيه تونس و مصر و اليمن و سوريا تغلي من وطأة الإحتجاجات و القمع التي مارستها هذه الدول، في حق جموع المحتجين ضد الأوضاع السياسية و الإجتماعية ، كان المغرب قد قرر و بحكمة استقبال هذا الربيع و "مغربته" بذكاء و دهاء ، فقد قررت الدولة عدم مواجهة موجة الإحتجاجات في المغرب و تركت المجال لها دون أي قيد ، و كانت رغبة الملك في عدم رؤية قطرة دم في الشارع ، إيذانا منه بمشروعية الإحتجاجات و تقبلها و استعداده للتعامل معها و التجاوب مع مطالب المتظاهرين، التي لم تبلغ لا سمح الله سقفا خطيرا ، بل طلبت بالإصلاح و هو ما يتماشى و تصور جلالته الذي شرع فيه منذ توليه العرش ، و أن موجات الربيع العربي، هي دعوة لتسريع هذه الإجراءات الإصلاحية و تعميقها .

لقد تبلورت كل هذه المستجدات و المتغيرات لتمنحنا خطاب 9 مارس الذي أعلن فيه جلالة الملك عن شروعه في صياغة دستور جديد، يستجيب لتطلعات الشعب المغربي ، الخطوة التي لقت ارتياحا كبيرا لدى معظم التيارات السياسية، و هيئات المجتمع المدني، باعتبارها المياه التي ستطفئ نيران الغضب و تسقي زهور الأمل في نفوس المطالبين بالتغيير.

توج الدستور المغربي التطورات التي لحقت بملف حقوق الإنسان منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش المغرب، والتي من **بينها العمل الكبير الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في موضوع "العدالة الانتقالية" وجرأة توصياتها التي وضعت كفاية لها تجنب ما حدث في الماضي، إضافة إلى الرقي بمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مصاف الهيئات الوطنية وفق "إعلان باريس".**

وإلى جانب هذه الحقوق نص الدستور على حرية الفكر والرأي والإبداع والنشر والبحث العلمي والتقني (الفصل 25)، وحق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات (الفصل 27)، وحرية الصحافة (الفصل 28)، والاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي(الفصل 29)، والحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات (الفصل 30).

ولم يقتصر الدستور المغربي على حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، بل نص أيضا على العديد من الحقوق الثقافية واللغوية، إذ أصبح المغرب يتوفر على لغتين رسميتين هما العربية والأمازيغية (الفصل 5)، وأوكل الدستور للدولة "صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية".

كما كان من بين أبرز إيجابيات هذا الدستور على الإطلاق تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، في حين يتم تعيين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها (الفصل 47)، وتعرف الحكومة من خلال رئيسها الذي لا يمكن إقالته، وحين يقدم استقالته، فإن ذلك يقود إلى إعفاء الحكومة بكاملها.

لقد كان دستور 2011 دستور ملكية دستورية ، دستور مؤسسات و فصل للسلط دستور يستجيب لحد كبير لمطالب السياسيين و المناضلين الحزبيين ، دستور استثنائيا في منطقة استثنائية و في ظروف استثنائية .

الملك محمد السادس ..ملك النهضة الإقتصادية للمغرب

لم يكن لكل التطورات السالف ذكرها و غيرها و التي لا يتسع المجال لخوض كل تفاصيليها ، إلا لتتماشى مع خط متوازي مع تغييرات عميقة على المستوى الإقتصادي و التنموي ، إصلاحات هيكلية و أوراش كبرى و انفتاح اقتصادي مغربي على الإستثمارات و لم يكتفي المغرب بذلك ، بل أصبح بلدا مستثمرا في القارة الإفريقية بامتياز .

محمد السادس و المغرب في 2016 الحصيلة و الآفاق .

هكذا و بعد هذا الجرد البسيط جدا لمسيرة الملك محمد السادس في حكم المغرب ، يتضح أن المغرب شهد على يد جلالة الملك الطموح تغييرات كبيرة و عميقة شملت كل الأصعدة ، تغييرات تعامل فيها الملك بكل حكمة و رزانة عقل ، فرغم المرحلة التاريخية و الظرفية الصعبة التي تولى فيها الملك شؤون إدارة البلاد ، إلا أنه استطاع و بحكمة منقطعة النظير أن يتجاوز العقبات و يشيد الإنجازات ، إنجازات ربح المغرب معها الكثير ، و لا ضير في ذكر حال المغرب اليوم الذي يعد منارة للتسامح و التعايش و الرقي ، و بوابة للنماذج التنموية الصاعدة ، نموذج سياسي رائد في العالم العربي ، إنه ياسادة مكان حين تلتقي فيه تاريخ بلد مجيد ، و شعب طموح و إرادة ملك مواطن .

# خبراء مغاربة يقيمون قانون العنف ضد النساء ويعيبون عدم تجريمه الاغتصاب

28 مارس, 2016 - 10:49:00

نظم خبراء قانونيون ونشطاء حقوقيون مائدة مستديرة بالرباط، يوم الأحد 27 مارس الجاري، حول المشروع الجديد لقانون رقم 13 -103 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء في صيغته الجديدة، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن مسودته، من قبل الحكومة.

وقالت المحامية والناشطة الحقوقية، خديجة الروكاني، في معرض اللقاء، ان النسخة الجديدة من مشروع القانون "تشكل تحايلا على مطلب قانون مستقل وشامل للقضاء على العنف ضد النساء".

وأوضحت أن اغلب مقتضياتها "تحيل على مسودة القانون الجنائي، وتقتصر على تعديلات أو إضافات متناثرة، كما انها لم تشدد العقوبات بشأن جرائم الاغتصاب في ظل استفحال هذه الجرائم وتزايدها"، تورد المتحدثة.

وأعابت الروكاني على المشروع "عدم اعتباره الجمعيات النسائية العاملة في مجال مناهضة العنف شريكا في اللجن الجهوية والمحلية والوطنية خاصة وأنها هي التي تتحمل عبء الاستقبال والمرافقة والإرشاد القانوني والدعم النفسي والإيواء منذ سنين حيث ربط مشاركتها في اللجان بتقدير الأعضاء، علما أن تشكيلتها لم تخرج على نطاق خلايا العنف ولم تمتد إلى تمثيل قطاعات أساسية في التحسيس والوقاية والحماية".

وإستحسن عضو نادي قضاة المغرب، القاضي، أنس سعدون، في مستهل قراءته للمشروع، "تجريمه لبعض الأفعال التي تشكل عنفا ضد المرأة كالامتناع عن إرجاع الزوج المطرود لبيت الزوجية، والإكراه على الزواج، وتبديد أموال الأسرة بسوء نية"، وقال "إنها من بين النزاعات الكثيرة المعروضة على المحاكم والتي تفتقر لنص جنائي يجرمها، وتشديد العقاب على أشكال التحرش الجنسي، ووضع اطار قانوني لعمل خلايا التكفل بالنساء المعنفات، واعتماد تدابير اجرائية حمائية جديدة من قبيل، ابعاد الزوج المعتدي، ومنع الاقتراب من الضحية أو من سكنها أو الأبناء، اشعار المعتدي بمنعه من التصرف في الأموال المشتركة للزوجين.."، حسب القاضي.

وسجل بالمقابل، ما قال عنه "التراجعات في الصيغة الجديدة من المشروع والتي لا ترق إلى مستوى قانون شامل للقضاء على العنف ضد النساء يستحضر بعد الوقاية والحماية وجبر الضرر والتعويض".

وأوضح بنسعدون، انه "يفتقد إلى ديباجة تستند إلى مرجعية حقوقية ودستورية واضحة وتفصل في أسباب نزول القانون ومقاصده".

ومن جهته، **أعاب المحامي، علال البصراوي، عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، تغييب المشروع دور المجتمع المدني والحركة الحقوقية الوطنية في مجال مناهضة كل أشكال العنف ضد النساء من خلال الترافع ومراكز الاستماع والمذكرات والعرائض والدراسات التي أنجزتها**، في حين ركزت على الجهود الحكومية دون سواها من مجهودات وهو ما يبدو بوضوح في نص مذكرة التقديم التي جاء فيها أن هذا المشروع هو ثمرة تعاون بين وزارة المرأة والأسرة والتضامن ووزارة العدل"، حسب المتحدث.

وأعرب عن تحفظ على طريقة الصياغة واللغة المستعملة في الكثير من مضامين المشروع الجديد والتي قال انها "تتنافى مع الصياغة القانونية الرصينة".

29-03-2016

# قانون محاربة العنف ضد المرأة في المغرب وحجب الشمس بغربال

عزز المغرب "ترسانته" القانونية عبر المصادقة على مشروع قانون محاربة العنف ضد المرأة، ويعد هذا القانون من ضمن الخطوات المتبعة في سبيل إصلاح قانون الأحوال الشخصية (مدونة الأسرة). القانون الجديد وصفته وزيرة الأسرة والمرأة بسيمة الحقاوي بأنه "هدية للمرأة المغربية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة". وجدير بالذكر أن القانون كان وما زال محل جدل واسع وتم تعليق النقاش حوله منذ اقتراحه في عام 2013، وبالرغم من أنه تجاوز العقبات بعد أن توقف طويلا عند مادة شاذة المحتوى والمسمى استنكرها أهل المغرب تهدف لتجريم اغتصاب الرجل لزوجته، فقد انتهى الأمر بتمرير القانون مع حذف المادة المثيرة للجدل، إلا أنه لن يدخل حيّز التنفيذ إلا عند مصادقة غرفتي البرلمان عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

ولم يأت هذا الخبر من فراغ فقد سبقه حملات ممنهجة تحت شعارات أممية وزخم إعلامي عن تحول العنف ضد المرأة لظاهرة في المغرب. **ومن ذلك التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف، ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف"**.

ولم يأت القانون كمفاجأة إذ إنه يسير في إطار حملة أممية لتفعيل مقررات لجنة المرأة في الأمم المتحدة وتفعيل قوانين لتجريم العنف ضد المرأة (وهذا المسمى عباءة فضفاضة لقائمة طويلة من الأفعال التي يعدونها نوعاً من أنواع العنف ضد المرأة مثل التمييز في التعليم والصحة والعمل).

وقد سبق المصادقة على القانون انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ورفع المغرب لكافة التحفظات المتعلقة باتفاقية سيداو. ويهدف هذا البروتوكول لتمكين الدول الموقعة من النظر في الشكاوى الواردة من أي دولة موقعة والتحقيق في حالات انتهاك الحقوق المدرجة في اتفاقية سيداو بعد التأكُّد من استنفاد جميع وسائل الطعن الداخلية للبلد الطرف. أي أن البت في النزاعات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية قد يتجاوز حدود سيادة القانون في المملكة.

وصف البعض هذا القانون بأنه إنجاز للمرأة ولكن في المحصلة لن تجني المرأة المغربية شيئا من قوانين مستوردة تسندها إحصائيات عشوائية عن العنف ضد المرأة. قوانين تتجاهل معاناة المرأة المعيلة التي تكد وتعمل وتُمتهن كرامتها لتنفق على المكلف شرعاً بالنفقة وتعيش في نمط غير منسجم مع كون المرأة أماً وربة بيت وعرضاً يجب أن يصان. إن هذه القوانين تتجاهل غياب الرعاية الصحية في بلادنا المنكوبة حيث تلد الحرة على قارعة الطريق وفي ممرات المشافي وفي العربات بينما تبقى الرعاية الصحية حكرا على المقتدرين. إنها قوانين تتعامى على شقاء القرويات في رحلة حمل الحطب وجلب الماء سيرا على الأقدام ونحن في الألفية الثالثة. إنها قوانين عمياء عرجاء تبحث خلف الأبواب المغلقة وتختلق الإحصائيات وتصرف النظر عن الحقائق الجلية. وكأنها تحجب الشمس بغربال!

لم يأت القانون بتعريف محدد ودقيق للعنف ضد المرأة، ولم يتطرق للخصوصية الثقافية للبلاد الإسلامية بل أتى وكأنه نقل حرفي شأنه شأن الدساتير والقوانين الوضعية التي ابتليت بها بلاد المسلمين. أتى في إطار تنفيذ وتفعيل اتفاقيات أممية تتم خلف قاعات مغلقة وتعبث بالأسرة المسلمة، أتى بعد إملاءات وضغوطات مباشرة من المجتمع الدولي وهيئاته، وقد شددت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في الثامن من آذار/مارس على ضرورة الإسراع بتبني قانون مغربي يجرم العنف ضد المرأة.

ولعل الأهم من هذا هو ذلك السؤال الذي يطرحه الصحفيون المعلقون مع كل ضجة يحدثها مشروع قانون خاص بالمرأة: "هل القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية وحدها كافية لمحاربة التمييز القائم على الجنس، أم أنّ ذلك يقتضي تغيير نمط تفكير المجتمع ونظرته إلى المرأة؟" وهل نجحت القوانين التي شرعت في الدول الأخرى للدفاع عن المرأة وتجريم العنف الموجه ضدها في حماية المرأة من تعنيف القريب والبعيد والاعتداء عليها ماديا ومعنويا؟

إن الناظر المنصف يجد أن العنف ضد المرأة ما زال موجوداً في المجتمعات التي تدعي أنها متقدمة في مجال "حقوق المرأة"، تماما كما أن العنصرية متفشية في دول تدعي بأنها سباقة في مجال الحقوق المدنية والتشريعات التي تكفل المساواة بين كافة فئات المجتمع. وفي المقابل نلاحظ أن المنظومة الفكرية للإسلام فيما يتعلق بالمرأة وحقوقها الشرعية قد وضعت المرأة في مكانة رفيعة تجعلها محفوظة مصانة في مجتمعها ويتم هذا بقناعة ذاتية من الفرد المسلم، فالأفكار تؤخذ عن قناعة ورضا، والمسلم يسعى لتطبيقها في محيطه الخاص ويحرص على وجودها في المجتمع ويقبل على تطبيق القوانين التي تحمي هذه الأفكار. المجتمع الإسلامي يحرص على المرأة كفرد مصان له حقوق شرعية وليس من باب التبعية الفكرية والخوف من مغبة عدم تطبيق الاتفاقات الدولية والقوانين المترتبة عليها.

وتزداد دهشتنا من هذا القانون العبثي حينما نعلم أن من أعده وقام عليه يدعون أنهم يحملون شعار الإسلام ويحصدون أصوات الناخبين على هذا الأساس، وقد كان الأولى أن يتجاوزوا الشعارات ويتمسكوا بعرى الإسلام بدلا من نقضها والسعي لهدم الأسرة المسلمة التي هي حصن للفرد والمجتمع.

وختاما، هل هناك عنف أكبر من أن تنتزع من المرأة مكانتها وتضيّع كرامتها وتشكك في أنوثتها ودورها الأساسي كأم وربة بيت؟! وهل من ضيم أسوأ من تعطيل شرع الله وأن يعيش الناس فوضى لا سراة لهم يتنقلون بين القوانين الوضعية؟!!

بقلم: هدى محمد (أم يحيى)

# رسالة مؤثرة من أسر معتقلي السبت الأسود للرميد

وجهت عائلات المعتقلين جراء أحداث الشغب التي عرفها مركب محمد الخامس بالدار البيضاء، عقب لقاء الرجاء وشباب الريف، رسالةً مفتوحة إلى مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، للمطالبة بإطلاق سراح أبنائها، على اعتبار أنهم وقعوا ضحية اعتقالات عشوائية تلت أحداث العنف وكذا بفتح تحقيق شامل لتحديد المسؤوليات عما وقع في ما بات يعرف بـ"السبت الأسود".

وجاء في الرسالة الموجهة لوزير العدل:"نحن آباء وأمهات وأولياء الأطفال والشباب ضحايا أحداث العنف التي شهدها ملعب محمد الخامس بالبيضاء يوم السبت 19 مارس 2016، وضحايا الاعتقالات العشوائية التي طالت أبناءنا بعد هذه الأحداث المؤسفة والمؤلمة.. تم اعتقال أبنائنا ظلما بطريقة عشوائية وعمياء وهم جرحى ضحايا عنف لم يتمكنوا من الهروب منه، ولم يساعدهم أحد للإفلات من براثنه ساعة حدوثه..تم اعتقالهم وهم مضرجون في دمائهم أو من المستشفيات، وآخرون من الشارع، بعدما انتهت الأحداث"

وأضافت العائلات المعنية في رسالتها:"أبناؤنا ذهبوا للاستمتاع بمقابلة في كرة القدم، ففقد اثنان منهم روحيهما، لتفقدهما أسرهما، وآخرون دخلوا في متاهات الإصابات والسجون. لقد مس بعدد من أبنائنا، وجرح عدد آخر، واعتقل الكثيرون ظلما. أبناؤنا لم يجدوا مخارج لمغادرة الملعب بعد انطلاق الأحداث، فغامروا بالقفز من أماكن خطيرة للابتعاد عن ساحة العنف، في غياب أي مخارج آمنة لهم، فتعرضوا للضرب والجرح من أطراف الصراع العنيف"

وتابعت الرسالة:"أبناؤنا وجدوا أنفسهم محاصرين بسبب أعمال العنف، ولا إمكانية لهم لإنقاذ أنفسهم غير المغامرة بحياتهم، تحت أعين مسؤولي الفريق، ومسؤولي المركب الرياضي ورجال الأمن، الذين لم يتوجهوا لإنقاذهم أو فتح أبواب ومخارج الهروب أمامهم، وكانوا ينتظرون نهاية الشغب لاعتقال الضحايا عوض الفاعلين..صور الفيديوهات التي توثق للأحداث تظهر جليا كيف كان العشرات من أبنائنا محاصرين وهم واقفون لا يحركون ساكنا، أو يقفزون من الأعالي للإفلات من الصراع، دون أن يتدخل أحد لفتح ممر لنجاة العالقين بين المتصارعين".

وطالبت عائلات ضحايا الاعتقالات جراء أحداث ، مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بفتح تحقيق نزيه وشامل لتحديد المسؤوليات كاملة عن هذه الفاجعة التي خلفت وفاة شابين، وجرح العشرات واعتقال الضحايا وتقديم العشرات منهم للمحاكمة ظلما، مضيفة:"نطالب بمساءلة مجلس المدينة كمالك للمركب، والشركة التي تتولى أشغال الإصلاح، ومسؤولي الجهة المنظمة للمباراة، ومسؤولي الأمن، والجامعة الملكية لكرة القدم، لتتم معرفة ما جرى وتحديد المسؤوليات ومنع تكراره".

وتابعت الرسالة:"نناشدكم التدخل لوضع حد لهذه المجزرة الحقوقية التي ذهب ضحيتها أبناؤنا ولازالوا.. ضحايا أبرياء يحرمون من حريتهم، من دراستهم، من وظائفهم، من حياتهم... وبفتح تحقيق شامل لتحديد كل المسؤوليات كل المسؤوليات عما وقع، مع ما يترتب عنها من جزاءات وإجراءات للمستقبل حتى لا يتكرر هذا مع أبنائنا وكل أبناء المغرب أينما كانوا".

ووجهت العائلات نسخةً من الرسالة لكل من رئيسة جمعية عدالة، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ورئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ورئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.**

# ادريس اليزمي: عدونا الواحد هو الذكورية

مارس 28, 2016

**قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المرأة المغربية تصنع ثورتها في هدوء.**

ونبه إلى أن الفاعل السياسي عليه مواكبة هذه الثورة بتوفير الضمانات والآليات القانونية، التي من شأنها مساعدة المرأة في تطورها وتملك حقوقها الأساسية.

وأضاف اليزمي : ‘‘لدينا عدو واحد هو الذكورية التي هي قضية سلطة وتسلط، ومحاربة الذكورية هي قضية مجتمع برمته، وهي معركة مصيرية’’.

# "محمد الوحداني"يدعو إلى تدويل ملف "إفني–آيت باعمران" للخلاص من الحكرة والإنتقام

نشر الرئيس المعزول لبلدية سيدي إفني سابقا والناشط السياسي والفايسبوكي عبر صفحته على الفايسبوك التي تلقى تجاوبا ونقاشا كبيرين رسالة إلى من يهمهم الأمر حسب وصفه بعنوان"تدويل *قضية إفني *و تسييسها هو المنفذ الأخير بعد كل هذه الإنتقامات و الحكرة". ويذكر أن تدويل ملف إفني أيت باعمران يراه الكثيرون من الشبان الإفناويين–الباعمرانيين السبيل إلى الخلاص من سنوات التهميش والحكرة. وفي مايلي نص رسالته: حدثنا سعد بالحق حتى قال : أنه بدل كل هذا التردد علي أن أتوجه اليكم اليوم،ساكنة المنطقة بناتها وأبناءها ،أينما كنتم داخل الوطن وخارجه ،أحزابا و فعاليات حقوقية و مدنية ؛ وبعد تفكير عميق في الحال الراهن ومآلات إليه الأوضاع وبشكل رهيب من تراجع ممنهج على جميع المستويات في إقليم إفني : 1/ الدعوة الى تشكيل تنسيقية محلية للدفاع عن الحقوق التاريخية و المكتسبة لإقليم إفني. 2/ دعوة فروع الأحزاب الوطنية المتواجدة بالإقليم الى مراسلة مكاتبها المركزية حول ملف إقليم إفني. 3/ دعوة الجمعيات الحقوقية الى تشكيل لجنة محلية ووطنية ودولية للتدوال في شأن الخروقات الحقوقية التي مورست وتمارس ضد المنطقة ومتابعة كل من ثبت في حقه أي خرق لحقوق الإنسان. وإدانة سياسة الإفلات من العقاب التي تمارس رسميا في حق كل من مارس التعذيب و الإنتهاكات الجسيمة ضد ساكنة المنطقة ، وجبر جماعي لصالحها أرضا و تاريخا وإنسانا قبل أي مصالحة. 4/دعوة جميع فعاليات المنطقة وأبنائها المتواجدين في الإقليم والصحراء و باقي دول العالم الى تشكيل لجنة دفاع وطنية ودولية لرفع قضية ضد الدولة المغربية التي تراجعت عن تنفيذ التزاماتها مع المنطقة و تركتها ضحية لوبيات قبلية و إقتصادية فاسدة. 5/ دعوة الجالية الى رفع قضية ضد الدولة المغربية في شأن ماتعرضت له المنطقة من إنتهاكات جسيمة ومتابعة من قام بذلك من مسؤولين ، أفلتوا من العقاب في الوقت الذي مازال فيه يزج بأبناء المنطقة في السجون! و في شأن تراجع الدولة عن كل إلتزاماتها الدولية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة سنوات 1966 و 1969 في إتفاقية فاس. وما التزمت به مع وفود ومنتخبي الإقليم منذ قرون . وماتعهدت به منذ 2005 عبر ماعرف بالمطالب الخمسة. **إن هذه الدعاوي التي نقترح من خلالها التقاضي في مختلف محاكم ومؤسسات الترافع وطنيا و دوليا ( المحكمة الإدارية. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ديوان المظال**م.... محكمة لاهاي. البرلمان الأوربي. المحكمة الأوربية. الأمم المتحدة. ...) أصبحت هي المنفذ المفروض بعد كل هذه الإستهانة و الحكرة و العناد المريض ،الذي أصبحت الدولة تتعامل به مع قبائل إفني–آيت باعمران. وندعو جميع أحرار العالم الى التضامن مع قضايانا العادلة و المشروعة. ومسلسل الإنتقام لن يزيد المنطقة إلا إشتعالا. والله الموفق.

# Colloque national sur «Droits humains des femmes, entre prestation gouvernementale et production législative»

Écrit par K.D

Pour réagir aux tirs croisés des ONG contre le projet de loi sur la lutte contre les violences faites aux femmes, qui a été adopté récemment en Conseil de gouvernement Nabil Benabdellah, secrétaire général du PPS, enappelle à la raison.

Intervenant lors du colloque national, placé sous le thème «Droits humains des femmes, entre prestation gouvernementale et production législative»,, organisé par le bureau politique du PPS et le Forum parité et égalité,vendredi dernier à Rabat, Nabil Benabdellaha appelé l'ensemble des intervenants concernés à fédérer les efforts au lieu de se livrer à un jugement de valeur sous prétexte que ce qui émane d'une certaine partie, en l'occurrence le PJD, ne peut être que partiel. Ila déclaré que, contrairement à ce pensent certains, il n'y a pas eu de confrontation d'idées entre le PJD et son parti sur ce sujet. «Les résistances proviennent des modernistes dont certains ne voulaient pas que le projet de loi contre les violences faites aux femmes soit remis sur la table du conseil de gouvernement, après qu'il ait été retiré en novembre 2013», a-t-ildéclaré. Il confie également que ce sont des modernistes qui s'étaient opposés à l'adoption du protocole facultatif à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discriminationà l'égard des femmes. Or, «le Maroc ne sera une société démocratique que s'il réalise l'égalité absolue des sexes», a-t-il dit. Nabil Benabdellah a été on ne peut plus clair : «l'intelligence politique consiste à parvenir à un consensus pour préserver le processus de transition démocratique amorcé au Maroc».

D'ailleurs, BassimaHakkaoui, ministre de la Solidarité, de la femme et de la famille,n'a pas manqué l'occasion pourdénoncer les stéréotypes émis à l'encontre de sa formation politique. Elle reproche notamment à certains parlementaires de refuser que le texte sur les violences faites aux femmes soit adopté sous le gouvernement Benkirane. Pour elle, «un tel comportement constitue un pas en arrière pour la démocratie». La ministre assure qu'en dépit des pressions auxquelles elle a fait face, son département a privilégié l'approche participative pour préparer plusieurs projets de loi dont celui sur la lutte contre les violences faites aux femmes. Selon elle**, les rapports d'avis du CNDH et du CESE et les mémorandums des ONG ne sont pas restés lettres mortes mais ont bien été pris en considération lors de la préparation de ces textes.** Bassima Hakkaoui compte aujourd'hui sur le Parlement pour approuver ce texte qui traîne depuis presque 15 ans. Surtout qu' «il n'est pas le fruit d'un seul parti mais celui de tout le gouvernement», a-t-elle dit.

Idem pour le projet de loi relatif à l'Autorité de la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination qui est en cours d'examen à la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants. La ministre s'est en tout cas dite ouverte aux amendements qui seront proposés. En attendant, elle a saisi l'occasion pour répondre aux reproches formulés sur les modalités de nomination des membres de l'APALD.

L'allusion est faite au CNDH qui a dénoncé dans son projet d'avis sur ce projet de loi un déséquilibre en matière de nomination. Pour rappel,le texte accorde au chef du gouvernement un pouvoir lui permettant de nommer dix membres alors que le Roi et les présidents des deux chambres du Parlement ne pourront

nommer que deux membres chacun. Bassima Hakkaoui considère que ce pouvoir dont dispose le chef du gouvernement ne changera rien aux objectifs du texte. Surtout que «celui-ci nomme les dix membres sur proposition de la société civile», a-t-elle indiqué. S'agissant de l'appel à accorder à l'APALD un pouvoir quasi-judiciaire, la ministre a indiqué que cette prérogative n'est pas envisageable dans la mesure où les principes de Paris, qui ontconstitué un référentiel pour son département, n'évoquent pas ce type de pouvoir. «Les principes de Paris ne prévoient que la possibilité de recevoir, d'examiner et de transférer les plaintes aux autorités compétentes». Bassima Hakkaoui est confortée dans sa position par le secrétaire général du PPS qui a mis en garde contre toute tentative d'empiéter sur les prérogatives du gouvernement. «Ce n'est pas en privant le chef du gouvernement de ce type de compétences que nous servons la démocratie», prévient-il. Nabil Benabdellah s'interroge d'ailleurs sur les limites entre les prérogatives de ces instances constitutionnelles et celles du gouvernement. «C'est bien d'avoir ces institutions, mais c'est encore bien d'avoir un gouvernement issu de la volonté du peuple et non pas nommé», a-t-il lancé. Le SG du PPS est catégorique : «il est hors de question d'ôter au pouvoir exécutif ses prérogatives».

De son côté, le président du CNDH, Driss Yazami, également présent à cette conférence, a affirmé que «la légitimité du gouvernement et du parlement est indiscutable», appelant toutefois ces institutions à poursuivre l'approche participative comme le prône la Constitution de 2011.

De son côté, Rachida Tahiri, membre du BP du PPS et de la Chambre des représentants, a pointé les obstacles à l'égalité des sexes, notamment en termes d'accès aux hautes fonctions. Elle considère que la loi organique relative surla nomination aux hautes fonctions comporte des conditions injustes à l'égard des femmes, citant la nécessité de justifier d'une expérience dans l'Administration variant entre 7 à 15ans.Elle dénonce également l'article 5 de la loi organique de la Chambre des représentants qui interdit aux femmes qui ont fait leur entrée au Parlement par la voie de la liste nationale de briguer un deuxième mandat. Sur ce registre, rappelons des négociations sont en cours pour amender cette disposition.

Les recommandations du Forum

En dépit de ses critiques à l'égard des associations qui pointent le projet de loi sur les violences faites aux femmes, Nabil Benabdellah a fait preuve de pragmatisme. Il a reconnu certaines failles du texte, estimant que la première mouture était plus avancée que celle adoptée récemment par le gouvernement. Il confie même qu'il a été parmi ceux qui ont fait pression sur le chef du gouvernement pour retirer la première version. Le Forum de la parité et l'égalité, qui relève du PPS, a relevé certaines failles dans la nouvelle mouture. Tout comme les ONG regroupées au sein de la coalition «Printemps de la dignité», les membres du Forum déplorent la-non pénalisation du viol conjugal ainsi que l'abus de confiance et les dépenses abusives des fonds de la famille. Le Forum insiste également sur la nécessité d'incriminer le mariage des mineurs.

Droits des femmes : «Le combat se poursuit…»

C'est une « conviction bien ancrée chez le PPS et qui figure au cœur des grands combats menées par le parti, voire une priorité de notre projet sociétal, car en fin de compte, la femme est le porte-flambeau du développement et de la modernité», a martelé Benabdallah, qui intervenait lors du colloque national, placé

sous le thème « Droits humains des femmes, entre prestation gouvernementale et production législative », organisé conjointement par le bureau politique du PPS et le forum Parité-Egalité.

Abondant dans le même ordre d'idées, le militant du PPS a mis en exergue les efforts déployés par le gouvernement pour promouvoir progressivement les droits de la femme, faisant allusion dans ce sens au projet de loi relatif à l'Autorité de la parité ou celui portant sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Mais cela ne nous empêche pas, a-t-il déclaré avec instance, «d'assumer notre responsabilité pour poursuivre notre combat pour renforcer davantage la place de la gente féminine au sein de la société, tout en prenant en considération les différences idéologiques, politiques et sociétales».

De son côté, Bassima Hakkaoui, ministre de la solidarité, de la famille et du développement social, s'est attelée, lors de son intervention, à faire le bilan de l'instance législative en matière de promotion des droits de la femme et des diverses actions initiées par l'Exécutif, qui a fait preuve d'un sens d'écoute en se dotant d'une démarche participative lors de l'élaboration de l'ensemble des projets de lois, en particulier le projet relatif à la violence faite aux femmes. Pour elle, «la balle est maintenant dans le camp du Parlement, qui devrait remplir ses attributions pour faire aboutir ce chantier».

Par ailleurs, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a appelé à l'ouverture d'un débat public et à l'implication de tous les acteurs dans l'élaboration d'idées et de propositions visant à renforcer les droits de la femme. Le numéro un du CNDH, qui n'a pas manqué l'occasion pour signaler quelques régressions enregistrées au niveau de la promotion des droits des femmes, a mis l'accent sur le rôle et les prérogatives de l'instance qu'il préside, qui consistent à évaluer et faire le suivi des politiques du gouvernement en matière des droits de l'homme et d'adaptation des législations internes aux accords internationaux».

http://www.albayane.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=28248:colloque-national-sur-ldroits-humains-des-femmes-entre-prestation-gouvernementale-et-production-legislativer&catid=96:pps&Itemid=182

AL BAYANE

# Sahara : un groupe de pays soutient l'initiative d'autonomie

12521/2*

Un groupe de pays a exprimé, mercredi au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, son "soutien fort" à l'initiative marocaine d'autonomie comme une base crédible pour le règlement du différend régional sur le Sahara.

Dans une Déclaration conjointe devant l'organe onusien en réaction à une démarche tendancieuse de l'Algérie pour dévoyer les débats du Conseil, le Maroc soutenu par une quinzaine de pays a dénoncé "les manœuvres visant à politiser nos discussions et à nuire à la noble finalité de promotion et de protection des droits humains".

"Le Royaume du Maroc mène des réformes démocratiques pionnières dans la région africaine et la zone MENA, lesquelles ont contribué à l'élargissement de l'espace des droits de l'Homme et des libertés sur l'ensemble de son territoire, y compris la région du Sahara", souligne la déclaration.

Les pays signataires du document ont affirmé que la société civile marocaine et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) "jouent un rôle central dans l'approfondissement de cette expérience démocratique". Le Conseil de sécurité de l'ONU, ont-ils rappelé, a reconnu l'importance de ce rôle et de l'action des commissions régionales de Laayoune et Dakhla, dans l'effort de promotion et de protection des droits humains au Sahara.

Donnant lecture à cette Déclaration conjointe, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, Mohamed Aujjar, a relevé que c'est dans ce cadre de coopération strictement bilatéral que la Mission technique du Haut-commissariat aux droits de l'Homme (HCDH), s'est rendu à Rabat, Laayoune et Dakhla en 2015, à l'invitation du gouvernement marocain. "Cette invitation procède de la coopération constante du Maroc avec l'Office du Haut Commissaire et de son engagement à renforcer son interaction avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme", a-t-il poursuivi.

Il a à cet égard remercié le Haut-commissaire aux droits de l'Homme pour l'intérêt qu'il accorde au renforcement de cette coopération et, surtout, à la préservation du caractère bilatéral de cette Mission technique, loin de toute interférence ou instrumentalisation par toute autre partie tierce. "L'objectif de cette coopération étant de travailler pour renforcer les capacités d'action des commissions régionales de Dakhla et Laayoune", a-t-il fait observer.

M. Aujjar a souligné dans ce contexte que l'appel à la publication d'un rapport sur cette mission constitue une manœuvre politique qui vise à politiser cette mission technique et à créer un débat sur la question politique du Sahara au sein de ce Conseil, alors que celle-ci est directement gérée par le Conseil de sécurité.

La démarche algérienne, a-t-il expliqué, renseigne sur le désarroi de l'Algérie suite à ses échecs répétés et sa frustration par rapport à la dynamique de développement dans la région, notamment après la récente visite royale dans les provinces sahariennes marquées par le lancement de projets structurants à même de rayonner sur les plans local, national et régional.

M. Aujjar a rappelé que parallèlement à sa coopération avec le HCDH, le Maroc maintient une interaction positive avec les procédures spéciales du conseil. En effet, onze procédures de l'ONU ont visité le Royaume, y compris les villes sahariennes du Royaume où elles ont eu un accès libre et total à tous les intervenants tes et les représentants de la société civile.

Il a également mis en exergue les nombreux projets de développement initiés dans la région du Sahara dans des secteurs aussi variés que les infrastructures portuaires, routières, agricoles, halieutiques, universitaires et sanitaires.

"L'adhésion et la participation de la population locale à ces projets de développement tout comme leur forte participation aux échéances électorales nationales et locales sont la meilleure preuve de leur attachement à l'unité et l'intégrité territoriale du pays", a-t-il conclu.

Cette Déclaration conjointe a été présentée au nom, notamment, de la Guinée, du Gabon, de la Côte d'Ivoire, du Sénégal, de la Centrafrique, des Comores, d'Oman, de l'Arabie Saoudite, des Emirats Arabes Unis, du Bahreïn, du Qatar, de la Jordanie, du Koweït et du Maroc ■

# AGRESSION DU PRÉSUMÉ COUPLE HOMOSEXUEL: LES VICTIMES DEVANT LA JUSTICE

Par Rania Laabid le 28/03/2016 à 13h31 (mise à jour le 28/03/2016 à 13h42)

Le présumé couple homosexuel de Béni Mellal, violemment lynché par la foule à son domicile, dont les images ont fait le tour de la Toile, est devant la justice. Les détails.

Une vidéo récemment publiée et partagée en masse sur les réseaux sociaux montre un groupe d'individus s'en prendre à deux jeunes hommes. Insultes, menaces, coups et blessures, les victimes apparaissent les visages ensanglantés croulant sous les coups d'une foule déchaînée avant d'être jetés dans la rue, complètement nus.

Les images, d'une violence inouïe, ont suscité l'indignation générale. Plusieurs associations sont montées au créneau pour condamner cet acte barbare, demandant la peine maximale à l'encontre des agresseurs. **Mais, «au lieu de poursuivre les assaillants, ce sont les victimes qui sont trainées devant la justice», nous confie Allal Basraoui, président de la Commission régionale du Conseil national des Droits de l'Homme pour la région de Béni Mellal.**

En effet, l'une des deux victimes a été condamnée, le 15 mars, à quatre mois de prison ferme pour "échange de coups et blessures" et non pour "homosexualité", nous précise Allal Basraoui. Tandis que "l'autre victime a comparu devant le tribunal de première instance de Beni Mellal le 26 mars. Nous ignorons, pour le moment, le motif pour lequel elle est poursuivie", poursuit-il.

Pendant ce temps-à, les assaillants sont libres comme l'air… La vidéo montre clairement plusieurs individus munis d'armes blanches s'en prendre sauvagement aux deux jeunes hommes en question. "Il s'agit principalement du voisinage des deux victimes", précise Allal Basraoui. Et d'ajouter: "Les images mettent en scène un groupe de jeunes qui pénètrent par effraction dans un domicile pour attaquer ses occupants à coups de couteau. Un délit qui est condamné, dans l'article 441 du Code pénal, de six mois de prison assortis d'une amende de 200 à 250 dirhams. C'est sur cela que la justice doit se pencher. S'il s'agit réellement d'homosexuels, ils seront condamnés à cet effet. Ce n'est pas à la foule de s'ériger en brigade des moeurs", conclut Allal Basraoui.

http://www.le360.ma/fr/societe/agression-du-presume-couple-homosexuel-les-victimes-devant-la-justice-66405

# Conseil national des droits de l'Homme
# Institut national de formation aux droits de l'Homme
# Fiche de poste/ Responsable pédagogique 1590 1/27

**Présentation**

L'Institut national de formation aux droits de l'Homme (INFDH) créé à l'initiative et sous la tutelle du CNDH est un établissement qui a la vocation de devenir la référence nationale en matière de compétences et d'expertise dans les domaines en relation avec les droits de l'Homme et également un centre spécialisé pour la région Moyen Orient et Afrique du Nord (MENA) et l'Afrique sub-saharienne.

L'institut a pour principales missions de :

- Développer l'ingénierie de formation dans les différentes thématiques relatives aux droits de l'Homme au profit des membres et du personnel du CNDH et de ses Commissions régionales (CRDH);
- Identifier les besoins en compétences et mettre en place des programmes de renforcement des capacités au profit de différents acteurs (de la société civile aux agents des divers services publics et privés) impliqués dans la protection des droits de l'homme, et assurer leur encadrement ;
- Assurer la formation des formateurs au profit des différents acteurs institutionnels et économiques ;
- Assurer l'assistance technique aux établissements d'enseignement et à tout opérateur dispensant, ou souhaitant dispenser, des formations aux droits de l'Homme ;

**Principales missions :**

- Assurer une approche pédagogique appropriée pour toutes les formations dispensées par l'INFDH ;
- Identifier et développer un réseau de formateurs pour divers groupes cibles et piloter la formation des formateurs ;
- Organiser les programmes de formation sur les droits de l'Homme et les activités de renforcement des capacités pour les membres et le personnel du CNDH, des CRDH et d'autres groupes cibles du Maroc et de la région.

**Description des attributions et tâches**

Sous la hiérarchie du directeur du l'INFDH, le responsable pédagogique a pour principales fonctions de:

- Contribuer à la mise en œuvre et à la réalisation des programmes de formation aux droits de l'Homme destinés :
  - aux membres et au personnel du CNDH et des CRDH en coopération avec les ressources humaines du CNDH ;
  - A la société civile sur les droits de l'Homme et sur le renforcement des capacités
  - Des groupes cibles issus des institutions publiques et du secteur privé, ainsi que les partenaires stratégiques comme les Institutions nationales des droits de l'Homme arabes et africaines ;
    - ✓ Identifier les intervenants ou experts et établir un réseau de formateurs de l'Institut, formés de manière approfondie à la pédagogie et à la méthodologie de formation moderne ;
    - ✓ Organiser et gérer les contenus de formations programmées et dispensées par l'INFDH
    - ✓ Veiller à la qualité pédagogique des formations dispensées et du matériel de formation offert par l'INFDH.
    - ✓ Initier et contribuer à l'évaluation des cursus de formation;
    - ✓ Assurer l'assistance technico-pédagogique aux établissements d'enseignement et à tout opérateur dispensant, ou souhaitant dispenser, des formations aux droits de l'Homme ;
    - ✓ Développer la coopération technico-pédagogique avec d'autres établissements d'enseignement au niveau national et international ;

**Profil du poste : Qualifications, compétences et expérience requises**

- Diplôme/maîtrise de l'enseignement supérieur (pédagogie, sciences humaines, droit ou autre discipline pertinente) ;
- Minimum de 5 ans d'expérience professionnelle à un poste similaire ;
- Connaissances approfondies dans le domaine de la formation aux droits de l'Homme ;
- Excellentes capacités de gestion et d'organisation ;
- Excellentes capacités interpersonnelles et capacités de communication ;
- Maîtrise de l'Arabe et du Français requise, connaissance de l'Anglais fortement souhaitée.

**Pièces à fournir**

- Copie de la CIN
- CV détaillé et actualisé
- Dernier(s) diplôme(s) obtenu(s)
- Attestations d'expérience professionnelle
- Lettre de motivation
- Lettre(s) de recommandation
- Note rédigée (3 pages max) relatant la vision du candidat pour le développement de l'Institut

**Délai de dépôt des candidatures**

Les candidat(e)s intéressé(e)s par cet appel doivent envoyer leur dossier de candidature au plus tard le 12 Avril 2016, le cachet faisant foi, à l'adresse suivante : Conseil national des droits de l'Homme – Bd Erriad, Parcelle 22, BP 2152, Hay Riad Rabat –Maroc.
Tout dossier incomplet est automatiquement rejeté.

*(12653/16)*

28/03/2016

# Un groupe de 15 pays exprime à Genève son "soutien fort" à l'initiative d'autonomie au Sahara

Un groupe de pays a exprimé, mercredi au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, son «soutien fort» à l'initiative marocaine d'autonomie comme base crédible pour le règlement du différend régional sur le Sahara.

Dans une déclaration conjointe devant l'organe onusien en réaction à une démarche tendancieuse de l'Algérie pour dévoyer les débats du Conseil, le Maroc, soutenu par une quinzaine de pays, a dénoncé «les manœuvres visant à politiser nos discussions et à nuire à la noble finalité de promotion et de protection des droits humains».

«Le Royaume du Maroc mène des réformes démocratiques pionnières dans la région africaine et la zone MENA, lesquelles ont contribué à l'élargissement de l'espace des droits de l'Homme et des libertés sur l'ensemble de son territoire, y compris la région du Sahara», souligne la déclaration. **Les pays signataires du document ont affirmé que la société civile marocaine et le Conseil national des droits de l'Homme «jouent un rôle central dans l'approfondissement de cette expérience démocratique».**

Le Conseil de sécurité de l'ONU, ont-ils rappelé, a reconnu l'importance de ce rôle et de l'action des commissions régionales de Laâyoune et Dakhla, dans l'effort de promotion et de protection des droits humains au Sahara.

Donnant lecture à cette déclaration conjointe, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, Mohamed Aujjar, a relevé que c'est dans ce cadre de coopération strictement bilatéral que la Mission technique du Haut-commissariat aux droits de l'Homme (HCDH), s'est rendue à Rabat, Laâyoune et Dakhla en 2015, à l'invitation du gouvernement marocain.

«Cette invitation procède de la coopération constante du Maroc avec l'Office du haut-commissaire et de son engagement à renforcer son interaction avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme», a-t-il poursuivi.

Il a à cet égard remercié le haut-commissaire aux droits de l'Homme pour l'intérêt qu'il accorde au renforcement de cette coopération et, surtout, à la préservation du caractère bilatéral de cette Mission technique, loin de toute interférence ou instrumentalisation par toute autre partie tierce. «L'objectif de cette coopération étant de travailler pour renforcer les capacités d'action des commissions régionales de Dakhla et Laâyoune», a-t-il fait observer.

M. Aujjar a souligné dans ce contexte que l'appel à la publication d'un rapport sur cette mission constitue une manœuvre politique qui vise à politiser cette mission technique et à créer un débat sur la question politique du Sahara au sein de ce Conseil, alors que celle-ci est directement gérée par le Conseil de sécurité. La démarche algérienne, a-t-il expliqué, renseigne sur le désarroi de l'Algérie suite à ses échecs répétés et sa frustration par rapport à la dynamique de développement dans la région, notamment après la récente visite royale dans les provinces sahariennes marquées par le lancement de projets structurants à même de rayonner sur les plans local, national et régional.

M. Aujjar a rappelé que parallèlement à sa coopération avec le HCDH, le Maroc maintient une interaction positive avec les procédures spéciales du Conseil. En effet, onze procédures de l'ONU ont visité le Royaume, y compris les villes sahariennes du Royaume où elles ont eu un accès libre et total à tous les intervenants et les représentants de la société civile. Il a également mis en exergue les nombreux projets de développement initiés dans la région du Sahara dans des secteurs aussi variés que les infrastructures portuaires, routières, agricoles, halieutiques, universitaires et sanitaires.

«L'adhésion et la participation de la population locale à ces projets de développement tout comme leur forte participation aux échéances électorales nationales et locales sont la meilleure preuve de leur attachement à l'unité et l'intégrité territoriale du pays», a-t-il conclu. Cette déclaration conjointe a été présentée au nom, notamment, de la Guinée, du Gabon, de la Côte d'Ivoire, du Sénégal, de la Centrafrique, des Comores, d'Oman, de l'Arabie saoudite, des Émirats arabes unis, du Bahreïn, du Qatar, de la Jordanie, du Koweït et du Maroc.

http://leblogdusaharaoccidental.hautetfort.com/archive/2016/03/28/un-groupe-de-15-pays-exprime-a-geneve-son-soutien-fort-a-l-i-5780787.html

# Couple homosexuel lynché par la foule à Beni Mellal: La justice rend son verdict

28 mars 2016 0

Des jeunes, qui rejettent l'homosexualité ou sont hostiles à l'égard des homosexuels, ont dangereusement matraqué et agressé un présumé couple homosexuel à Beni Mellal, au début du mois courant.

En effet, bien que des ONG et des représentants de la société civile aient réclamé un châtiment sévère aux auteurs de ces actes, notifiés par une vidéo mise en ligne, vendredi dernier, **la justice en a décidé autrement puisqu'elle a accablé l'un des deux hommes victimes de cette maltraitance de 2 mois de prison ferme, selon une source parlant au nom du Conseil National des Droits de l'Homme à Beni Mellal.** Le jugement porte sur l'échange de coups et blessures et ne se rapporte guère à l'acte d'homosexualité.

Par ailleurs, le dossier de la deuxième victime a été rendu aux services de police afin d'approfondir l'enquête, indique la même source qui ajoute que le tribunal de première instance de Beni Mellal a jugé son cas mais a trouvé les éléments d'enquête insuffisants.

Ce groupe de jeunes appartenant au voisinage, et qui est entré par effraction dans la maison, insulté, menacé, filmé et jeté nus dans la rue les deux hommes, n'a fait ni sujet de recherche ni objet d'enquête. Ils ont totalement été « oubliés ».

Cependant, et ce qui paraît énigmatique, on ne comprend pas le verdict prononcé du moment que la vidéo partagée sur les réseaux sociaux ne démontre aucun signe de résistance de la part des agressés qui reçoivent une réprimande trop cruelle dénudée de toute humanité.

Cet acte n'est pas le premier dans les rues de nos villes. N'oublions pas qu'un homme à qui on reproche d'être homosexuel a été traité de la sorte, à Fès, en juin 2015. Les agents de la police ont accouru pour le délivrer des mains de personnes furieuses et enragées. Les assaillants ont reçu quand même une peine de quatre mois de prison ferme. Insuffisant, disait des spécialistes qui voyaient se profiler une tentative de meurtre.

Jamal Khayr Eddine

http://telegramme.info/couple-homosexuel-lynche-par-la-foule-a-beni-mellal-la-justice-rend-son-verdict.html

# Parité – Hakkaoui : Mon texte est technique et non idéologique

Selon Mme Hakkaoui, «le débat sous la coupole a permis d'enrichir le texte consacré à la parité et celui relatif à l'enfance. Nous sommes disposés à être réactifs à notre tour avec le Parlement».

Comment l'école et l'emploi peuvent-ils contribuer à lutter contre la discrimination à l'égard des femmes ? **Le questionnement posé, vendredi à Rabat, par Driss El Yazami, lors de la conférence consacrée par le PPS et le Forum parité et égalité aux femmes, est assez pertinent**. Il l'est de par le bon apport que ces deux espaces sont censés faire pour contrecarrer ce fléau. Pire encore, la discrimination sévit dans les mêmes espaces puisque ce sont les filles qui subissent les séquelles de la déperdition et les femmes qui se sentent lésées en milieu professionnel ou se voient condamnées à rester à la maison à cause de la réticence du conjoint à leur emploi.

Débat et œuvre scientifique autour de la discrimination

«Il faut fournir des efforts au niveau de l'école contre l'échec scolaire et de l'appui à l'emploi des femmes. C'est une bataille de toute la société !», estime le président du Conseil national des droits de l'Homme qui trouve que le gouvernement est à son tour responsable dans ce sens. «Il faut ouvrir un débat et engager une œuvre scientifique autour de la discrimination», enchaîne M. El Yazami en précisant que ce phénomène est implicite et non explicite. A propos des instances dont celle chargée de la parité, le président du CNDH rappelle que «c'est le Parlement qui crée les institutions».

Pour sa part, Bassima Hakkaoui espère que le Parlement «sera interactif» à l'égard de la loi relative à la parité entre autres.

C'est la mise en œuvre qui compte

Pour la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, la loi relative à la parité est «technique et non idéologique. C'est lors de la mise en œuvre qu'il faut travailler davantage !», estime-t-elle en guise de réponse aux propos qui circulent autour de l'impact de la référence politique du parti à laquelle elle appartient sur la conception dudit texte juridique entre autres. «Il fallait s'armer de patience pour que ces lois parviennent au Conseil de gouvernement», enchaîne la ministre en rappelant que «l'approche participative est coûteuse en termes de temps». Pour l'heure, les lois relatives à la parité et la violence ont été soumises au Parlement.

«Le débat sous la coupole a permis d'enrichir le texte consacré à la parité et celui relatif à l'enfance. Nous sommes disposés à être réactifs à notre tour avec le Parlement», avance Mme Hakkaoui ayant été fort appuyée par sa collègue, Charafat Afilal, lors de l'animation de l'événement. Dans ce sens, la ministre

chargée de l'eau a loué les efforts de celle de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social pour rapprocher les points de vue et avoir un consensus entre les différentes sensibilités politiques. Des propos que Mme Afilal a véhiculés pour avoir accompagné une partie du travail fait par sa collègue sur la loi relative à l'instance de la parité.

Et ce n'est pas fini…

«La bataille ayant trait à l'égalité et la parité est censée continuer. Pour l'heure, nous avons atteint des stades avancés dans plusieurs domaines au moment où d'autres revendications émergent», estime le secrétaire général du Parti du progrès et du socialisme, initiateur de l'événement en collaboration avec le Forum parité et égalité relevant du PPS. Pour Nabil Benabdellah, la question de la femme figure depuis belle lurette parmi les batailles que son parti mène. «Cependant il y a encore du chemin à faire, comme il existe des divergences», avance le SG du PPS en faisant le constat de «rupture et de préjugés».

A propos de la contribution de son parti avec celui du PJD autour de l'instance de la parité, M. Benabdellah précise que «le PPS n'a eu de confrontations ni avec le PJD ni avec Bassima Hakkaoui qui milite à son tour». Le SG du PPS a par l'occasion révélé que «des résistances ont émané de là où on ne s'y attendait pas !».

M. Benabdellah n'a pas manqué de s'adresser au président du CNDH pour rappeler qu'«il est bien d'avoir des instances constitutionnelles disposant de prérogatives, mais ce serait mieux encore de tenir en compte l'existence d'un gouvernement élu reflétant une majorité politique».

http://revue-presse.cndh.ma/articles_presse.php?Ref=&Periodique=&N_Publication=&Date_debut=&Date_fin=&Auteur=&Genre=&Themes=&Thmes_g=&Mot_cle=&Dossier_presse=&limite=120

# Víctimas tratadas como culpables: uno de los chicos agredidos en Marruecos por mantener relaciones homosexuales, condenado a prisión

por Flick 28/03/2016 | 8:49

Violencia-LGTBLas víctimas, convertidas en culpables. Así actúa el Estado marroquí contra las personas que sufren agresiones por su condición LGTB. Mejor ejemplo que el que acabamos de conocer, imposible: uno de los dos chicos brutalmente agredidos en Beni Mellal por mantener relaciones (agresión cuyas imágenes comenzaron a circular en redes sociales hace pocos días) había sido condenado, ya antes de que se difundiera el vídeo, a dos meses de cárcel. El segundo chico se ha presentado este domingo ante la justicia.

Lo contábamos ayer mismo. El vídeo muestra cómo dos jóvenes, sorprendidos en la cama por un grupo de hombres que habían irrumpido en su vivienda, son brutalmente agredidos, y con el rostro ensangrentado y desnudos son llevados a la calle para su humillación pública. Inicialmente se desconocía tanto la fecha de la agresión como la identidad de los agredidos. Según una de las fuentes marroquíes que enlazábamos en nuestra primera entrada, los dos jóvenes habían sido detenidos horas después, acusados precisamente de mantener relaciones homosexuales. Pues bien, ya se dispone de más información. **Según Al Huffington Post (la edición marroquí de este popular medio), citando al Conseil national des droits de l'Homme en la región de Beni Mellal, una de las víctimas ha sido ya juzgada y condenada por un delito de lesiones**. La segunda víctima, que permanecía huida, se ha presentado ante la justicia marroquí este mismo domingo, cuando ya el vídeo de la agresión ha circulado.

No muy distinta, aunque algo más precisa, es la versión que ofrece El Mundo, que cita como fuente a la Asociación Marroquí de Derechos Humanos. La agresión se habría producido el 9 de marzo y el juicio a la primera de las víctimas el 15, habiendo sido condenada a dos meses de cárcel y una multa de 500 dirhams (unos 45 euros). El Mundo explica que uno de los jóvenes regenta un pequeño comercio en Beni Mellal, con una habitación aneja, que sería en la que los agresores irrumpieron a la fuerza. Según esta misma noticia, el escándalo provocado por la difusión del vídeo ha conseguido que la policía marroquí se haya planteado investigar a los agresores, y de hecho uno de ellos, con antecedentes policiales, habría sido ya detenido.

Lo comentábamos ayer mismo. Aún tenemos grabadas en la retina otras terribles imágenes, las de un intento de linchamiento de una mujer transgénero en Fez, ocurrido en junio pasado. Ocurrió lo mismo: solo gracias a que el vídeo se viralizó y desencadenó un escándalo que trascendió las fronteras de Marruecos, acabaron con una dos de los agresores fueron condenados a cuatro meses de prisión, y ello pese a que el propio ministro de Justicia; Mustafá Ramid, llegó a insinuar entonces que las personas LGTB son culpables de las agresiones que reciben.

Recrudecimiento de la persecución a las personas LGTB

Bandera de MarruecosAgresiones que ocurren en un contexto en el que, como hemos venido informando de un tiempo a esta parte, parece darse un recrudecimiento de la persecución contra las personas LGTB por las autoridades de Marruecos, desmintiendo el tópico preexistente de que las leyes represoras no se aplican en la práctica. El artículo 489 del Código Penal marroquí, recordemos, castiga los "actos licenciosos o contra natura con un individuo del mismo sexo" con penas de hasta 3 años de prisión, además de una sanción económica. Y el artículo 483 establece penas de hasta dos años de prisión por "obscenidad pública". Y lo cierto es que cada llegan más noticias de detenciones y condenas por violar la ley. Hace pocas semanas nos hacíamos eco de la condena a 18 meses de prisión a dos jóvenes por cometer "actos con un individuo del mismo sexo" por un tribunal de Tiznit, al sur de Marruecos. Y poco antes, en enero, dábamos cuenta de la detención de dos jóvenes marroquíes por haber difundido un vídeo en el que se besaban en un lugar público.

También en 2015 tuvimos conocimiento de varias condenas en aplicación de ese mismo artículo. En el mes de junio se produjo la detención de otros dos hombres que se besaron, fotografiaron y dieron muestras de afecto ante la Torre Hasán, uno de los entornos históricos marroquíes más prominentes. A pesar de conseguir más de 71.000 firmas de personas todo el mundo pidiendo su liberación, ambos fueron condenados finalmente a cuatro meses de cárcel y una sanción económica.

Ese mismo mes, se denunció la detención de 20 hombres homosexuales en Agadir, acusados de "difundir la corrupción". Según aseguró el colectivo Aswat, todas estas detenciones formarían parte de una campaña de arrestos dirigida por el Gobierno marroquí para reafirmar su posición en el debate público sobre la despenalización de la homosexualidad. Un mes antes, tres hombres más fueron condenados a la pena máxima, tres años de cárcel. Tras recibir una denuncia, la Policía capturó a dos de los hombres mientras mantenían relaciones. Al ser interrogados, informaron de que se habían conocido a través de un tercero, que finalmente también fue detenido y condenado.

También en años anteriores, dosmanzanas se ha hecho eco de diversas detenciones a personas homosexuales. En mayo de 2013 publicábamos la condena a cuatro meses de cárcel a dos jóvenes detenidos en "delito flagrante" cuando se encontraban en el interior del coche de uno de ellos. En mayo de 2014 seis hombres fueron condenados a penas que oscilaban entre uno y tres años por cometer "actos contra natura". Y en octubre de ese mismo año informábamos de que un británico de 69 años era condenado a cuatro meses de prisión por homosexualidad (aunque finalmente fue puesto en libertad).

http://www.dosmanzanas.com/2016/03/victimas-tratadas-como-culpables-uno-de-los-chicos-brutalmente-agredidos-en-marruecos-por-mantener-relaciones-homosexuales-condenado-a-prision.html